تأثير المذهب الظاهري على فكر أبي حيان الأندلسي وملامحُه من خلال ترجيحاته النحوية واختياراته الإعرابية

Abu Hayyan's grammatical phenomenon through his syntactic The art of choices. And his analyzes of the grammarians' doctrines

الأستاذ المساعد: بوسطة أكرم

قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الدراسات الدولية ببكين، (الصين).
Boustaakram@yahoo.com akram.bousta@univ-alger2.dz/

تاريخ الإيداع: 2023/11/16 تاريخ القبول: 2024/02/29 تاريخ النشر: 2024/09/15

ملخص:

يتحدّث هذا البحث عن ملامح الدّرس الظاهري عند أبي حيّان النحوي من خلال ما اختاره من أعاريب لبعض الآيات القرآنية، وكذلك الملامح الظاهرية التي تبرز في تحليلاته لمذاهب النحويّين، حيث سعى إلى بيان تلك الملامح مع توضيح حقيقة ظاهريته التي تميَّز بها.

ومن خلال دراستنا لعدّة مسائل تبيَّن أنّ ظاهريته تنحصر في رفض التأويلات البعيدة، والتقديرات المتكلِّفة التي تُثقل الدرس النحوي، وكذلك يبتعد عن كثرة التعليلات والاحتمالات النحوية، ويأخذ بما يوافق ظاهر كلام العرب، دون نفيه للقياس، والعوامل النحوية، وحتى التعليل النحوي.

الكلمات المفتاحية: الظاهريّة؛ أبو حيان؛ الاختيارات؛ الإعراب؛ مذاهب؛ النحويين.

Abstract;

This research talks about the features of the apparent research of Abu Hayyan al-Nahwi through what he chose from the expressions of some Qur'anic verses, as well as the apparent features that emerge in his analyzes of the grammarians' doctrines, as he sought to clarify those features while clarifying the reality of his apparent nature that distinguished him.

Through our study of several issues, it was found that its phenomenology is limited to the rejection of distant interpretations, and costly assessments that burden the grammatical lesson, as well as moving

away from the large number of grammatical explanations and possibilities, and taking what agrees with the apparent speech of the Arabs, without denying the analogy, grammatical factors, and even grammatical reasoning.of

***key words**:* dhahiriya; Abou hayan; choices; parsing; sects; grammarians.

مقدمة

يُعدُّ المذهب الظاهري من المذاهب الفقهية التي عرفت اِنتشارًا في الأندلس وقد ظهر على يد **داود بن علي الظاهري** (ت270هـ) "وكان له أتباع في بغداد وشيراز وما والاها يُقال لهم: الظاهرية، ووصل مذهبه إلى الأندلس، ثمّ اِنقرضوا بعد الخمسمائة"[1]، ولم يُكتب لهذا المذهب الحياة، أكثر من المذاهب الفقهية الأربعة، بل زال ولم يُعد له وجود بعد القرن السادس الهجري، ولمذهبهم أصول خالفوا بها المذاهب الأربعة" و"مبدؤهم هو التمسك بظواهر آيات القرآن والسنة، وتقديمها في التشريع على مراعاة المصالح والمعاني التي لأجلها وقع تشريع الحكم، وأصلهم هذا قد خالفوا فيه جمهور أهل المذاهب الأربعة الذين أخَذوا بالقياس"[2]، وسُمُّوا الظاهرية لذلك السبب أي: لتمسكهم بظاهر الكتاب والسنة وعدم اِعتمادهم على القياس.

وقد اِنتقل هذا الفكر من الجانب الفقهي إلى النحو العربي فظهر على لسان **ابن مضاء القرطبي** (ت592هـ) الذي يُعدُّ أول من طرق هذا الباب في ميدان النحو العربي، وما فعل هذا إلاّ اِتِّباعًا لملوكه من الموحدين الذين أسندوا إليه منصب القضاء في بعض بلدانهم.

وجاء في مقدمة التحقيق لكتابه **الرد على النحاة** الذي حقَّقه **شوقي ضيف**: "وإنّ من يرجع إلى نصوص كتاب **الرّد على النحاة** يلاحظ ملاحظة واضحة، أنّ صاحبه ثائر على المشرق، وهي ثورة تعتبر اِمتدادًا لثورة أميره عليه، وأيضًا فإنّه يُلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب، ممّا يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب، ومن يعرف؟ ربّما كان **ابن مضاء** أحد المؤلبين على هذه الثورة، إن لم يكن المؤلب الأول كما يقضي بذلك منصبه"[3]، والظاهرية في النحو العربي عند **ابن مضاء** تتمثل في إلغاء ما لا حاجة إليه في الدّرس النحوي، وعلى رأس ما ألغى نظرية العامل[4] وهي أول ما بدأ به إذ ألغاها وهدَّم بنيانها التي قام بتأسيسها العلماء الأوائل أمثال **الخليل وسيبويه**، ثمّ دعا بعدها لإلغاء أهم ما يقوم عليه النحو العربي وهو إلغاء العلل[5] التي اِعتمد عليها الأوائل وألَّفوا لأجلها كتبًا[6] وبإلغائه العلل كأنّي به يريد إراحة الناس من تعليلات النحويين التي - حسبه- لا تُجدى نفعًا، وإنّما يُسأل عن العلل الأوّل لا غير أمّا الثواني والثوالث فلا حاجة لنا بها في الدّرس النحوي[7]، وبعدها دعا إلى إلغاء القياس[8]، وهذا طبيعي عنده وعند الظاهرية، "لأنّ القياس - كما

هو معروف- يتكون من أصل وفرع وعلّة وحكم، ومعنى ذلك أنّه يقوم على العلل، ومن أجل ذلك يردُّه أصحاب مذهب الظاهرية"[9]، وهذا ما جعلهم يقومون بإلغاء القياس، إذ أنّ قيامه على العلل ، ولكن بعدما عرفنا الظاهرية في النحو عند **ابن مضاء** فهل **ظاهريّة أبي حيّان** كظاهريّة **ابن مضاء**؟ وأين تتجلّى ظاهريّة **أبي حيّان** الذي عُرف عنه أنّه كان ظاهريّ الفقه؟ وهل لظاهريته الفقهية أثر في منهجه النحوي كما عُرف عند **ابن مضاء؟**

1. معنى ظاهرية أبي حيّان ومفهومها في النحو العربي.

فمن خلال دراستنا لكتب **أبي حيان** نعلم علمًا جازمًا أنّ **أبا حيّان** لم يكن ظاهريا في النحو بمثل الذي عرفناه عند **ابن مضاء**، فلم يُلغ العامل، ولا العلل، ولا القياس، وقال عنه **شوقي ضيف**: "وقد وصل تعلُّقه بمذهب الظاهر بينه وبين **ابن مضاء**، وحقًّا لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل في النحو، ولكنه دعا مرارًا وتكرارًا إلى إلغاء ما يتعلّق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين غير العملية"[10]، فهذه هي ظاهريته، وهذا ما نلمسه أثناء تعدُّد الوجوه الإعرابية، فإنّه يلجأ للظاهر دون الدخول في تأويلات بعيدة قد تُثقل الدرس النحوي والإعرابي، وظاهريته تنحصر أيضًا في الاختلافات الإعرابية التي تَطال القرآن الكريم إذ يراها من باب التعليلات والاختلافات التي يجب أن يُنزَّه القرآن عنها.

2. بعض اختيارات أبي حيّان الإعرابية في تفسيره البحر المحيط:

يختلف المُعربون في إعراب بعض الكلم العربي في آيات القرآن الكريم، وكلّ نحويّ يعربها حسب ما يراه مناسبا للواقع اللغوي، وكان أبو حيّان يختار ما يراه موافقا لقواعد النحو العربي، وللمعنى، ولنظم اللسان العربي، إلّا أنّه كان يذهب أحيانا مذاهب أخرى فيختار ما يناسب ظاهريته الفقهية، بل نجد تأثير المذهب الظاهري واضحا جليّا في اختياراته، وهو ما سنراه في بعض الآيات.

1.2 فمن اِستعمالات (ما) أنّها "تأتي على وجهين: اِسمية وحرفية"[11]:

وكل من الاِسمية والحرفية تأتي على أقسام، وقد اختلف المعربون في معناها في بعض الآيات وكان يخرج **أبو حيان** من ذلك الخلاف مخرجًا ظاهريًا دون تأويل يُخِلُّ بالكلام، فمن ذلك قوله تعالى: ((بل إيّاه تَدعونَ فيكشِفُ ما تدعون إليه إن شاء وتَنسَون ما تُشرِكون))[12].

قال **أبو حيان** بعد هذه الآية: "و(ما) من قوله (ما تدعون) الأظهر أنّها موصولة، أي: فيكشف الذي تدعون، قال **ابن عطية**: "ويصح أن تكون ظرفية"[13]... ويكون مفعول (يكشف) محذوفًا، أي: (فيكشف العذاب مدّة دعائكم)، أي: ما دمتم داعية، وهذا فيه حذف المفعول وخروج عن الظاهر لغير حاجة، ويضعفه وصل (ما) الظّرفية بالمضارع وهو قليل جدًّا، إنّما بابها أن توصل بالماضي... قال **ابن عطية**: "ويصح أن تكون مصدرية على حذف في الكلام"[14]، وقال **الزّجاج**[15]: وهو مثل:

((وسئل القريةَ التي كُنَّا فيها والعيرَ التي أقبلنا فيها وإنَّا لصادقون))[16] ويكون تقدير المحذوف: "فيكشف موجب دعائكم وهو العذاب"، وهذه دعوى محذوف غير متعيّن، وهو خلاف الظاهر"[17] ففي نصه هذا ذكر ثلاثة أعاريب لـ(ما) وهي:

أولها: أنّها موصولة بمعنى (الذي) – وهذا هو الإعراب الذي قال به-.

ثانيها: أنّها ظرفية بمعنى (مدة) - وهو الذي نسبه **لابن عطية**-.

ثالثها: أنّها مصدرية، - نسبه **لابن عطية والزّجاج**-.

والذي يظهر من كلامه أنّه لم يلتفت لإعرابي **ابن عطية والزجاج** إلاّ لأجل تضعيفهما وحجّته في ذلك أنّه خروج عن الظاهر، فقد كرَّر كلمة الظاهر ثلاث مرّات، الأولى لمّا انتصر لكلامه عبَّر بقوله: (الأظهر)، والثانية لمّا ضعَّف قول **ابن عطية** قال بأنّه: (خروج عن الظاهر لغير حاجة) ولمّا ذكر قول **الزّجاج** الذي يوافق به قول **ابن عطيَّة** بأنّ في الكلام حذفًا قال: (وهو خلاف الظاهر)، فمن خلال كلامه يظهر أنّ **أبا حيان** لم يتكلّف في توجيه الوجهين الآخرين، وقد ضعَّفهما لأنّهما لا يتناسبان مع المعنى، ولأنّهما لا يتلاءمان مع القاعدة النحوية، وجعل الإعرابين الآخرين من باب الخروج عن الظاهر بلا دليل.

ولكن: هل حقيقة قولنا بأنّ (ما) ظرفية مثلاً لا يتناسب مع المعنى؟

فمن كلام **أبي حيان** يتضح أنّه أعطى لكلِّ إعراب تأويلا ربطه بالمعنى، فالقول بأنّ (ما) موصولة تأويله: (فيكشف الذي تدعون) فجعل الإسم الموصول (ما) هو مفعول (يكشف).

ولو قلنا: إنّها ظرفية فتأويل الكلام حينها: (فيكشف العذاب مدّة دعَائكم)، فجعل مفعول الفعل (يكشف) محذوفًا تقديره (العذاب)، وهذا الحذف هو الذي جعل **أبا حيان** يرفض هذا الإعراب، ولكن يجب أن نعلم أنّ الحذف من أساليب هذه اللغة، وأنّ "ترك الذكر أفصح من الذكر"[18]؟ وهذا ما يدل على ظاهريته في هذا الإعراب لأنهم – الظاهرية- يأخذون بالظاهر ولا يؤولون المحذوفات في أغلب المسائل.

وبالإعراب الثالث يكون التقدير - حسب **أبي حيان**-: (فيكشف موجِبَ دعائكم)[19].

فلو اِختبرنا هذه التقديرات الإعرابية حسب المعنى الدلالي الذي يؤدِّيه كلّ إعراب لوجدنا أنّ أنسبها هو الإعراب الأول والثاني، وإن كان قد رفضَ **أبو حيان** كونها ظرفية وعلّته في ذلك خروج عن الظاهر إلاّ أنّ هذا الإعراب يتناسب مع المعنى أكثر، وإن كان محقًّا في تعليله بأنّه خروج عن الظاهر بحذف مفعول لغير حاجة، ولكن - كما قلنا سابقًا- الحذف في هذه اللغة ضرب من جمالها، وكونها ظرفية هو الذي فُهم من كلام **الطبري** أثناء تفسيره لهذه الآية بقوله:" "فيكشف ما تدعون إليه" يقول: "فيفَرّج عنكم عند اِستغاثتكم به وتضرُّعكم إليه عظيمَ البلاءِ النّازل بكم إن شاء أن يُفرّج

ذلك عنكم، لأنّه القادر على كلِّ شيء ومالكُ كلِّ شيء"[20]، فمن كلامه يظهر أنّه جعل (ما) ظرفية تقديرها (عند) والمفعول المحذوف قدَّره بقوله:(عظيمَ البلاءِ).

فمعنى الآية يؤدِّي إلى كون (ما) ظرفية أكثر من أيِّ إعراب، بخلاف إعراب **أبي حيان** الذي ذهب إلى أنّها موصولة وهذا لأنّه يتناسب مع الظاهر.

فإن كانت ظاهرية **أبي حيان** الإعرابية لم تلائم معنى هذه الآية فهل يعني هذا أنّها لم تُفلح في باقي الأعاريب؟

2.2 أمّا في قوله تعالى: ((أوَلَم يتفكَّروا ما بِصاحبهم من جِنَّةٍ إن هو إلّا نذيرٌ مُبينٌ))[21]:

فقد ذكر عدّة أعاريب لـ (ما) في قوله: "وقال **أبو البقاء**: في (ما) وجهان، أحدهما: أنّها باقية وفي الكلام حذف، تقديره: "أوَ لم يتفكّروا في قولهم به جنّة"، والثاني: أنّها اِستفهام، أي: أو لم يتفكّروا أي شيء بصاحبهم من الجنون مع اِنتظام أقواله وأفعاله"[22]، وقيل:"هي بمعنى الذي"، تقديره:"أو لم يتفكّروا في ما بصاحبهم" وعلى هذا يكون الكلام خرج على زعمهم، وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزّه القرآن عنها"[23].

فمن قوله يظهر أنّه أعطى لها تخريجاتٍ ثلاثة لم يقبل أيًّا منها، إذ ختم كلامه بقوله: (وهي تخريجات ضعيفة)، وفي كلامه بعض ملامح المنهج الظاهري حتى في استعمال المصطلحات التي رفض بها الأعاريب السابقة؛ فكلَّما كثرت التعليلات الإعرابية إلاّ وخرج منها مخرجًا يلائمه وهو الأخذ بالظاهر دون الدخول في تأويلات النحويين التي تبتعد أحيانًا عن المعنى الإعرابي الظاهري، ولم يصرِّح في كلامه بإعراب (ما) إلاّ أنّه لو عدنا إلى بداية حديثه عن هذه الآية نلمس من خلال تفسيره للآية أنّه أشار لإعراب بِما يناسب المعنى الظاهري دون تأويل متكلِّف، وهذا في قوله: "فَنَفَى الله .عزّ وجل .عنه ما قالوه، ثمّ أخبر أنّه محذِّر من عذاب الله، والآية باعثة لهم على التفكر في أمر الرّسول - ﷺ- وانتفاء الجِنَّة عنه"[24].

فالإعراب الذي يُلتمس لـ (ما) من نصِّه هذا هو كونها نافية أي: أنّها حرف نفي، إذ نفت الجنون عن النّبي -ﷺ- وبهذا التقدير يُبتعد عن تأويلات أخرى قد تكون ضعيفة، وتُثقل الدرس الإعرابي، خاصة فيما يتعلَّق بإعراب القرآن الكريم.

واختيار **أبي حيان** يكاد يكون أصحّ الأعاريب، وهو كون (ما) في هذه الآية نافية، والوجهان الآخران يمكن القول عنهما - كما قال - بأنّهما تخريجان ضعيفان يجب أن ينزّه القرآن عنهما، لأنّ الآية في سياق تكذيب المكذِّبين الذين قالوا عن النبيّ _ﷺ_: (به جنّة).

وذكر إعراب **أبي حيان** جمع من المعربين للقرآن دون الالتفات للإعرابين الآخرين منهم **ابن عطية**[25]، **والطاهر بن عاشور**[26] في تفسيريهما، وفسر حسب ما يلائم النفي **الطبري**[27]، فهؤلاء لمّا

فهموا المعنى الذي تؤدِّيه الآية لم يتأوّلوا ما يُخرج عن مضمونها وسياقها، بخلاف الذين نظروا للإعراب لصورته الشَّكلية لا أكثر.

فإن كان الأخذ بالظاهر عند أبي حيان في الآية السابقة لم يكن مناسبا لإعراب الآية، إلا أنّه في هذه الآية صار الأخذ به دون الخوض في تأويلات بعيدة هو الأقرب والأنسب للمعنى، ولما يقتضيه الدرس الإعرابي.

3.2 وفي قوله تعالى: ((سيُصيبُ الذين أَجْرَموا صَغارٌ عند الله وعذابٌ شديدٌ بما كانوا يمكرون))[28]:

فقد قال **أبو حيان** عن إعراب (ما) في قوله: (بما كانوا يمكرون): "و(ما) الظاهر: أنّها مصدرية، أي بكونهم يمكرون، وقيل موصولة بمعنى الذي"[29]، فإنّه ذكر لـ(ما) إعرابين وهما: إمّا مصدرية وإمّا موصولة، أمّا الذي رجَّحه هو كونها مصدرية، لأنّه - حسب قوله- (هو الظاهر)، وإن كانت (ما) تحتمل الإعرابين فإنّ الظاهر - كما قال **أبو حيان**- هو كونها مصدرية، والمعنى حينها، - كما ذكر **الألوسي**-: "أي بسبب مكرهم المستمر أو بمقابلته، وحيث كان هذا من أعظم مواد إجرامهم صرح بسببه"[30].

ولو قلنا إنّها موصولة، فتقدير الكلام حينها: "بسبب الذي كانوا يمكرونه"[31].

واستعماله لمصطلح: (الظاهر) في ترجيحه الإعرابي فيه بعض الدلالة على تأثير المنهج الظاهري على فكره النحوي، وكثيرا ما كان يستعمل هذا المصطلح في ترجيحاته الإعرابية.

4.2 أمّا في قوله تعالى: ((قل لا أجدُ في ما أوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّما على طاعِمٍ يطعَمُه إلّا أن يكون ميتةً أو دمًا مسفوحًا أو لحمَ خِنزيرٍ فإنّهُ رِجسٌ أو فِسقًا أُهِلَّ لغير الله به))[32].

فقد أعطى لكلمة (فِسقًا) إعرابين وهما:

أحدهما: أنّها معطوفة على المنصوب قبله.

ثانيها: مفعول لأجله[33].

وقال هو بالأول وعدّه هو (الظاهر)، والثاني هو إعراب **الزّمخشري** الذي جوَّز الوجهين[34]، وضعَّفه بقوله: "وهو إعراب متكلِّف جدًا"[35]؛ وتعبيره هذا هو أحد تعابيره التي تدل على أخذه بالظاهر وما إن يردُّ إعرابًا إلاّ ويجعله من باب التكلف والخروج عن الظاهر.

وهذا الإعراب حقيقة يؤدِّي إلى "تكلف لا حاجة إليه"[36]، وهو خروج عمّا يحتمله ظاهر النص، وهذا ما جعل كثيرًا من المعربين يقولون بالعطف، قال **الألوسي** في ذلك: "(أو فِسقًا) عطف على (لحم خنزير) على ما اختاره كثير من المعربين"[37]، وذكر **السمين الحلبي** لكلمة (فسقًا) في هذه الآية

ثلاثة أعاريب وزاد إعرابًا وهو"أنّه منصوب عطفًا على محل المستثنى، أي: إلاّ أن يكون ميتةً أو إلاّ فِسقًا"[38] وهذا أيضًا من باب التكلف والخروج عن الظاهر، والأصل في الإعراب عدم التكلف.

5.2 وفي قوله تعالى: ((وأورثْنا القومَ الذين كانوا يُستضْعفون مشارق الأرض ومغاربها التي باركنا فيها))[39].

فإنّه ذكر للاِسم المنصوب (مشارق) إعرابين، وذلك بقوله: "وانتصاب (مشارق) على أنّه مفعول ثانٍ لـ (أورثنا) و(التي باركنا) نعت لمشارق الأرض ومغاربها، وقول الفراء [40]: إنّ اِنتصاب (مشارق) والمعطوف عليها على الظرفية والعامل فيهما هو (يستضعفون) و(التي باركنا) هو المفعول الثاني، أي"الأرض التي باركنا فيها"، تكلف وخروج عن الظاهر بغير دليل"[41] فالإعراب الذي رآه موافقا للظاهر الأول: وهو كون (مشارق) مفعول ثانٍ لـ(أورثنا) وتكون حينها جملة (التي باركنا) نعت لـ (مشارق الأرض ومغاربها).

أمّا الثاني الذي رأى أنّه خروج عن الظاهر ونسبه **للفراء** هو كون (مشارق) ظرف مكان وتكون حينها جملة (التي باركنا) المفعول الثاني، والذي انتصر له **أبو حيان** هو الذي يرى أئمة التفسير أنّه الصواب، يقول **الطبري** في تفسيره: "وكان بعض أهل العربية يزعم أنّ "مشارق الأرض ومغاربها" نصب على المحل، بمعنى: وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها، وأن قوله: "وأورثنا" إنّما وقع على قوله:"التي باركنا فيها" وذلك قول لا معنى له، لأنّ بني إسرائيل لم يكن يستضعفهم أيام فرعون غير فرعون وقومه، ولم يكن له سلطان إلاّ بمصر، فغير جائز والأمر كذلك أن يقال: الذين يستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها، فإن قال قائل: فإنّ معناه: في مشارق أرض مصر ومغاربها فإنّ ذلك بعيد من المفهوم في الخطاب مع خروجه عن أقوال أهل التأويل والعلماء بالتفسير"[42].

فمن كلام **الطبري** يظهر أنّه لو قلنا بإعراب (مشارق) ظرفية يُفهم من المعنى الذي يؤدِّيه الإعراب أن فرعون كان له ملك على كلّ الأرض، وليس الأمر كذلك بل كان ملكه على أرض مصر فقط لِذا ضعفه **الطبري**، وقال عنه **ابن عطية** إنّه "قول غير متجه"[43]، ويدعو هذا الإعراب لتأويلات بعيدة بخلاف الإعراب الذي اِنتصر له **أبو حيان** وهو أنّ (مشارق) معمولة لـ (أورثنا) أي أنّها: مفعول به ثانٍ للفعل (أورثنا)، ويكون المعنى بهذا الإعراب أنّه أورث القوم المستضعفين مشارق الأرض ومغاربها، وبه نخرج عن تأويل أساتذة المدرسة الكوفية ويمثلهم **الفراء** (ت207هـ)، و**الكسائي** (ت189هـ) بإعرابهما الذي ذكراه - حسب ما نُسِبَ إليهما.

وعبارة أبي حيان: (خروج عن الظاهر) تحمل دلالة على تأثير المذهب الظاهري في اختياراته، وقد وفِّقَ لحدٍّ بعيد حينما اِعتمد على المعنى الظَّاهر في إعراب هذه الآية أو في التي قبلها، وإن كان **أبو**

حيان يذكر أثناء إعرابه أحيانًا أن الإعراب يحتمل وجوهًا إلاّ أنّه يُعقِّبُ على كلامه بقوله: (والظاهر) وهذا لكي يرجِّحَ وجهًا من الوجوه على مَا يحتمله ظاهر المعنى دون تأويل بعيد عن العملية الإعرابية والدلالية.

6.2 وفي قوله تعالى: ((والدّار الآخرة خيرٌ للذين يتّقون أفلا تعقلون، والذين يُمَسِّكون بالكتاب و أقاموا الصلوة إنّا لا نُضيع أجر المُصلحين))[44].

فقد قال عن قوله (والذين): "والظاهر: أنّ قوله (والذين) اِستئناف إخبار، لمّا ذكر حال من لم يتمسَّك بالكتاب ذكر حال: من اِستمسك به (والذين) على هذا مرفوعًا بالإبتداء، وخبره الجملة بعده... وأجاز **الزّمخشري**[45] أن يكون (والذين) في موضع جر عطفًا على (الذين يتقون) ولم يذكر **ابن عطية**[46] غيره، والإستئناف هو الظاهر كما قلنا"[47].

فقد أعطى للاسم الموصول (الذين) إعرابين:

أولهما: أنه في محل رفع مبتدأ.

ثانيهما: أنّه في محل جر عطفًا على قوله (للذين) في الآية التي قبلها.

وقال هو بالأول وجعله الظَّاهر، أمّا العطف فقد جوَّزه **الزّمخشري** بالإضافة لإعرابها مبتدأ، إذ أعطى للاِسم (الذين) وجهين من الإعراب، واحد وافق به **أبا حيان**، وهو كون الاِسم (الذين) في محلِّ رفع مبتدأ، والثاني أنّه في محل جرٍّ عطف على الاِسم قبله، وهو الذي قال به **ابن عطية** دون الآخر.

وانتصر **أبو حيان** للإعراب الأول وجعله هو الظاهر، وهذه هي حُجَّته في هذه الآية أي أنّه لم يعتمد على تأويل المعنى ولا اِختبر القاعدة النحوية، وإنّما جعل توجيهه مرفوقًا بقوله (والظاهر)، وهذه الكلمة وما في معناها هي معياره الذي يلجأ إليه، ومستنده الأول في توجيهه للاِختلافات الإعرابية بين العلماء، وهي من عباراته المعهودة أيضًا، وتدل على عدم تكلفه، ومن عباراته أيضا قوله: (وهذه تقادير متكلفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها) فهذا ممّا يدل على تمسكه بالظاهر وعدم الخوض في تأويلات لا طاقة للدرس الإعرابي بها، هذا إذا تعلق الأمر بالكلام العادي من منثور أو منظوم، فماذا لو تعلق الأمر بالقرآن الكريم؟ وأيضا من عباراته التي يعبِّر بها أثناء تعدُّد الأوجه الإعرابية ويدل على عدم التكلف في الإعراب والأخذ بظاهر النص دون تأويلات قد تسيء للإعراب والمعنى المقصود قوله: (وهذه أوجه متكلفة)، وهو ما عبّر عنه في الآية بعدها.

7.2 وهي قوله تعالى: ((الذين كذَّبوا شُعيبا كأن لم يغنوا فيها الذين كذَّبوا شُعيبا كانوا همُ الخسرين))[48].

قال في إعراب هذه الآية: "و(الذين) مبتدأ والجملة التشبيهية خبره"[49]، فجعل الاسم الموصول (الذين) هو المبتدأ وجملة (كأن لم يغنوا فيها) خبر المبتدأ، وهذا ما نقله عن **الزّمخشري** الذي قال أيضا عن هذه الآية: "(الذين كذبوا شُعيبًا) مبتدأ خبره (كأن لم يغنوا فيها) وكذلك (كانوا هم الخاسرين) وفي هذا الإبتداء معنى الإختصاص، كأنّه قيل: الذين كذّبوا شعيبًا هم المخصوصون بأن أهلكوا واستُؤصِلوا، كأن لم يُقيموا في دارهم ، لأنّ الذين اتّبعوا شُعيبًا قد أنجاهم الله، الذين كذَّبوا شعيبًا المخصوصون بالخسران العظيم دون أتباعه فإنّهم الرّابحون، وفي هذا الإستئناف والإبتداء والتكرير: مبالغة في ردّ مقالة الملأ لأشياعهم وتسفيه لرأيهم، واستهزاء بنصحهم لقولهم واستعظام لما جرى عليهم"[50].

فقد ربط **الزمخشري** إعراب الآية بالبلاغة التي يؤديها هذا الإعراب والمعنى المقصود، فالإبتداء يزيد من معنى الإختصاص والتبيين أكثر وتوضيح المعنى المقصود بخلاف لو قلنا بإعراب **أبي البقاء** الذي خرَّج إعراب هذه الآية بقوله: "(الذين كذبوا شعيبًا) لك فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: هو مبتدأ وفي الخبر وجهان: أحدهما: " كأن لم يغنوا فيها"، وما بعده جملة أخرى، أو بدل من الضمير في يغنوا، أو نصب بإضمار أعني، و الثاني: أن الخبر" الذين كذَّبوا شعيبا كانوا" و" كأن لم يغنوا" على هذا حال من الضمير في كذَّبوا.

والوجه الثاني: أن يكون صفة لقوله تعالى: ((وقال الملأ الذين كفروا من قومه لئنِ اتَّبعتُم شُعيبا إنّكم إذًا لخَسِرون))[51].

والثالث: أن يكون بدلا منه، وعلى الوجهين يكون " كأن لم " حالا"[52].

وقد علَّق أبو حيان على إعراب **العكبري** بقوله: "وهذه أوجه متكلفة والظاهر أنّها جمل مستقلة لا تعلُّق لها بما قبلها من جهة الإعراب"[53]، فلمّا رأى أنّها أوجه إعرابية متكلفة انتصر لمذهبه بقوله: (والظاهر أنّها جمل مستقلة)، وهذا ما يجب المصير إليه في هذه الجمل وهو كونها جملاً مستقلَّةً- كما قال **أبو حيان**-، وذكره أيضًا **الزمخشري**، ويتناسب هذا الإعراب مع المعنى أكثر، لذلك اختاره **أبو حيان** وجعله هو الظاهر.

فمن خلال اختيارات أبي حيان الإعرابية يظهر أنّه كان يبتعد عن الوجوه المتكلفة في الإعراب والتي تثقل الدرس الإعرابي، وقد تكون هذه الطريقة بسبب تأثير المذهب الظاهري على فكره النحوي، إلّا أنّها طريقة يستلزمها الإعراب في كثير من المواضع دون تعميمها، كما قد تكون اختياراته ومصطلحاته التي اختارها ليس لها علاقة بتأثير المذهب الظاهري، وهي وجه الصواب في ترجيحاته الإعرابية، إلّا أنّ طريقة البحث والعرض استدعت منه استعمال تلك الطريقة مع مصطلحات قد تبدو من المنهج الظاهري.

3. ملامح المذهب الظاهري عند أبي حيان من خلال تحليله لمذاهب النحويين في العامل النحوي:

وإذا كانت ملامح المذهب الظاهري عند **أبي حيّان** في المسائل الإعرابية تتجلّى في رفضه كثرة التأويلات والاحتمالات الإعرابية التي تخرج بالنص القرآني عن بلاغته، وأصل نظمه، ومعناه، فإنّها في المسائل النحوية قد تظهر من خلال تحليلاته لمذاهب النحويّين واختياراته النحوية حيث يختار ما وافق ظاهر الحكم، دون تأويلات وتقديرات متكلّفة، ويظهر ذلك في عدّة صور.

ولعلّ أكثر ما تظهر فيه ظاهريته عندما يتحدث عن اختلافات النحويّين في باب العامل، فلم يرفض العامل النحوي، ولا دعا لتركه في الدرس النحوي مثلما فعل ابن مضاء القرطبي إلّا أنّه كان يتحرّى المذهب الظاهر الذي لا يؤدّي إلى تكلّف في التقدير والتأويل، والذي يكون موافقا لنظم الكلام، كما أنّه كان يقدّم العامل اللفظي على العامل المعنوي، وهذا ما يدلّ على ظاهريته، لأنّ العوامل المعنوية تؤدّي إلى تكلّف في التأويل والتعليل.

ومن ذلك ما ذُكر في اختلاف النحويّين في رافع المبتدأ والخبر[54]، فقد تعدّدت مذاهبهم في ذلك واشتهر عن البصريّين أن الرافع للمبتدأ الابتداء وهو عامل معنوي، واختلفوا في رافع الخبر[55].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ المبتدأ والخبر يترافعان، أي: كلٌّ منهما يعمل في الآخر، وكلّ واحد يكون عاملًا ومعمولًا[(56)]، وهذا هو المذهب المشهور عنهم، وبنوا تصوّرهم على تركيب الكلام وما يتطلبُه، فلمَّا رأوا أنّ الخبر يطلب المبتدأ، والمبتدأ يطلب الخبر، ولا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر قالوا بترافعهما[(57)]، واستدلالهم سديد بالنظر لتصورات مذاهب البصريين باستثناء مذهب **سيبويه**، لأنّهم اِعتمدوا على تركيب الكلام دون تأويلات منطقية، ولا يرون حرجًا في أن يكون اللفظ عاملًا ومعمولًا في آن واحد، ولذلك نظائر في كلام العرب كأسماء الشرط التي تكون عاملة للجزم في الأفعال، ومنصوبة بها في آن واحد.

وقد اختار **أبو حيان** مذهب الكوفيين[(58)] وعلّل سبب اِختياره بقوله: "وإنّما اِخترنا مذهب الكوفيين لأنّه جارٍ على القواعد إذ أصل العمل هو للفظ...، وكان في ذلك بقاء على أنّ العامل لفظي دون اِدّعاء ما لا يصحّ من أن يكون العامل معنويا"[(59)]، فنظر إلى أصل من أصول العامل لذلك رفض أن يكون العامل معنويا كما لا يخفى على اِختياره تأثير مذهبه الظاهري فيه، ويُعدُّ مذهب الكوفيين قريبا من مذهب **سيبويه** وجمهور البصريين من جهة رفع الخبر بالمبتدأ، ويختلف عنه في رافع المبتدأ، وتقديمه العامل اللفظي على العامل المعنوي هو من باب ظاهر التراكيب اللغويّة، وهذا ما قد يدلّ على تحكّم المذهب الظاهري في اختياراته النحويّة.

وكذلك في ناصب المستثنى فقد تعددت مذاهب النحويين في عامل نصب المستثنى واختلفت آراؤهم مع اِختلاف نسبة المذاهب لأصحابها، ويصل اِختلافهم في العامل إلى حدِّ التكلّف في بعض المذاهب[60]، وأغلب المذاهب التي ذُكرت في ذلك مذاهب متكلِّفة، وقد خَرجت بالدّرس النحوي عن هدفه وجعلت نظرية العامل نظرية تقديرية يجوز فيها كلّ تأويل، والحق أن يُنظر إليها ببساطتها دون تقديرات بعيدة قد تُخرجها عن سياقها في اللسان العربي، فهي لتفسير تأسيس بناء الكلام العربي، والرابط الذي يربط الكلم في التركيب اللساني، وقال **أبو حيان** بعد عرض المذاهب في نصب المستثنى: "ومثل هذا الخلاف لا يُجدي كبيرَ فائدة وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنّما الخلاف الذي يُجدي هو فيما أدَّى إلى حكم لفظي، أو معنى كلامي"[61]، ولا يعني من كلامه هذا أنّه نفى فائدة العامل في الدّرس النحوي أو أَبْطل أهميتها، وإنّما نفى كثرة الخلافات التي تُثقل الدّرس النحوي وتُذهِب لنظرية العامل أهيمتها في بيان نظم الكلم، ومعناه.

وقد يُفهم من كلامه تحكّم المذهب الظاهري وغلبته على ذهنه، لذلك رأى بِعدم جدوى هذا الاِختلاف، وهو محقٌّ في ذلك لأنّ الخلاف الذي يُجدى نفعًا هو الخلاف الذي يُغيِّر حُكمًا لفظيًّا أو معنى كلاميًّا، ولكن قد يؤدِّي الاِختلاف في العامل إلى اِختلاف تركيبي أو إلى اِختلاف في المعنى من خلال بيانه وتوضيحه، لذلك قد تظهر أهمية الخلاف في العامل من خلال ذلك، إلّا أنّ **أبا حيان** كان يرفض كثرة التأويلات والاختلافات في العامل النحوي، وكان يختار المذهب الظاهر والبعيد عن التكلف ويقدِّم العامل اللفظي على المعنوي، وقد يكون ذلك من تأثير المذهب الظاهري على فكره النحوي، وقد يكون بسبب ما يراه نحويا.

4. ملامح المذهب الظاهري عند أبي حيان من خلال تحليله لمذاهب النحويّين في أصل بعض الكلم العربي:

اختلف النحاة في أصل بعض الكلم العربي بين البساطة والتركيب، وكان **أبو حيّان** يميل في أغلب الاختلافات إلى اختيار مذهب البساطة، إلّا إذا ظهر التركيب في اللفظ ظهورا واضحا، أمّا إذا ظهر بعد تقدير متكلِّف فإنّه يختار مذهب البساطة لأنّ الأصل في الكلم العربي البساطة.

وممّا اختلف فيه النحاة في ذلك: اختلافهم في أصل الحرف (لن)، فقد اختلفوا بين التركيب والبساطة[62] واختار **أبو حيّان** مذهب البساطة، ولم يختر التركيب وإن كان قد قال به **الخليل بن أحمد الفراهيدي**[63]، وهذا لأنه لا يوجد دليل وضعي على تركيبها إلّا ما يُفهم من المعنى، ولذلك اختار الأصل ولم يخرج عنه.

وكذلك اختار مذهب البساطة في الحرف (إذن)[64]، ولم يتكلّف في التأويل والتقدير مثلما فعل بعض النحويّين، وما قيل في (لن) يقال في (إذن) فالأصل فيها البساطة لعدم وجود دليل على تركيبها، كما أنّ تناسب الألفاظ في المعاني، والشبه التّلفظي ليسا دليلا على تركُّب الكلم بعضه من بعض، و"إنما يصحّ التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين، كـ(لولا)، وقد لا يظهر أحدهما كـ(أمّا)"[65] ولا يظهر الحرفان (إذ) و(أن) في (إذن) لذلك لا يصح أن يقال بالتركيب، والقول بتركيبها يؤدّي أيضا إلى تكلُّف في التقدير والعمل والإعراب، والأصل أن يُتجنَّب ذلك، وهذا ما يجعل مذهب البساطة مذهبا قويا، لذلك فالحرف (إذن) هو حرف بسيط للجزاء والاستقبال، ولا يوجد ما يدلُّ على تركيبه سوى التشابه اللفظي الذي لا يمكن اتِّخاذه حجّةً في أصل الكلم، والقول ببساطتها أنسب لقاعدة الوضع اللغوي الأول، كما لا يظهر التركيب فيها ظهورا جليًّا.

وقد اختلف النحويّون في حروف أخرى بين البساطة والتركيب، وبين أنّ حروفها أصلية أو مبدلة، فمن ذلك اختلافهم في الحرف (إمّا) بين البساطة والتركيب[66]، وكذلك الحرف (أم) بين أصل وضعه على حرفين كما يظهر وبين أنّ (الميم) مبدلة من (واو)، وأصله (أو)[67]؛ والأصحّ أن يعتقد فيهما البساطة على الأصل، ولا يُخرج عن ذلك الأصل العام إلّا إذا ظهر التركيب أو الإبدال ظهورا جليّا؛ وهذا ما التزم به أبو حيّان في اختياراته، وقد يكون ذلك تأثّرا بمذهبه الظاهري، وكذلك ممّا يرتضيه البحث اللغوي الذي يرفض كثرة التأويلات والتقديرات.

خاتمة:

فبعد دراستنا لاختيارات **أبي حيان** الإعرابية وترجيحاته، وكذلك لاختياراته العوامل النحوية وأصل وضع الكلم العربي، يمكن استنتاج ملامح المذهب الظاهري في فكره النحوي من خلال عدّة مسائل، وقد تأثَّر في كثير من المواضع بالطريقة الظاهرية، ويظهر ذلك في تحليلاته النحوية من خلال عدّة نقاط أهمها:

- المصطلحات الظاهرية التي كان يستعملها خاصة في ترجيحاته الإعرابية، وهي التي تدلّ على تأثير المذهب الظاهري في فكره النحوي.
- ابتعاده عن التقديرات المتكلفة والبعيدة عن الدرس النحوي في اختياراته الإعرابية وتخريجاته النحوية، وكان كثيرا ما يختار الإعراب الظاهر الذي يبتعد عن التأويل والتقدير.
- لم ينف العامل النحوي، إلّا أنّه كان يختار العوامل التي لا تثقل الدرس النحوي، كما كان يذمّ كثرة الاختلافات في العوامل النحوية، ويراها من الاختلافات التي لا طائل منها،

وكان يقدّم العامل اللفظي على المعنوي، حتى يوجد دليل ظاهر يدلّ على التقدير والتأويل، وعلى العامل المعنوي.

- كما أنّه في أصل وضع الألفاظ العربية كان ينظر لظاهر اللفظ، وكان يقدِّم مذهب البساطة على أنّه هو الأصل على مذهب التركيب، ولا يقول بالتركيب حتى يكون في اللفظ ما يدلّ على ذلك.
- ولا يعني هذا أنّ **أبا حيّان** كان يعتمد على ظاهر النّص دون البحث عن المحذوف مثلاً، أو أنّه ألغى تأويلات المعربين، وإنّما الذي ألغاه كثرة القياسات والتخريجات البعيدة التي لا فائدة منها، لذلك يمكن حصر ظاهريته الإعرابية في مسألتين:

الأولى: عدم الخروج عن ظاهر ما يقبله الإعراب إلى تعليلات إعرابية كثيرة قد تُبعد الإعراب عن معناه وجوهره.

الثانية: تنزيه القرآن الكريم عن أعاريب بعيدة، وعدم تحميله وجوهًا كثيرة حتى تُثقله بما ليس هو أهلاً له.

فلم يلغ **أبو حيّان** العامل كما فعل **ابن مضاء**، ولا ألغى القياس، ولا العلل، بل كان يعلِّل للأحكام النحوية في عدّة مسائل، ولكنّه كان يرفض كثرة التعليلات خاصّة تلك الخارجة عن الدرس النحوي، والتي تمتاز بطابع منطقي، كما أنّه كان يردُّ على كثرة الاختلافات والمذاهب، وكان يلتزم بمذهب يكون ظاهرا موافقا للفظ والنظم والحكم وقواعد اللسان العربي والصناعة النحويّة دون تكلّف في التقدير والتأويل.

فيمكن القول بأنّ ظاهريته النحوية أو ملامح المذهب الظاهري تظهر في رفضه كثرة التأويلات والتقديرات الإعرابية والنحوية، والتي عبَّر عنها بمصطلحات قريبة من مصطلحات الظاهرية، كما يمكن أن تُلتَمس في ابتعاده عن المذاهب المتكلِّفة في النحو العربي، ولا يدلّ هذا على أنّه كان ظاهريًّا في النحو بالمفهوم الظاهري عند **ابن مضاء**، لأنّه لم يلغ الأصول التي بُنِيَ عليها النحو العربي، بل حتّى اختياراته ومصطلحاته قد لا تحمل أيّة دلالة ظاهرية، بقدر ما توحي على منهجه النحوي الذي اتّبعه، كما قد تدلّ على احتمال تأثُّره بالمذهب الظاهري تأثّرا خاصًّا، ومن وجهة نحوية سديدة وأصيلة، وهي التي قام عليها النحو العربي في بداياته الأولى، لذلك كان لمنهجه أصل في الدرس الإعرابي والنحو العربي عموما.

الهوامش والإحالات:

(1) مُحَمَّد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت،- لبنان-، ط2، 2007م، المجلد الثاني، ج3، ص:30.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص: 30.

(3) ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة،- مصر-، ط2، (1982م)، ص:19، - مقدمة التحقيق-.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص:76.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ص:130.

(6) مثل، كتاب الإيضاح في علل النحو، لـ: الزجاجي، والعلل في النحو، لـ: ابن الوراق.

(7) ينظر: ابن ماء القرطبي، الرّد على النحاة، ص:130.

(8) ينظر: المصدر نفسه، ص:134.

(9) المصدر نفسه، ص:38، - مقدمة التحقيق-.

(10) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، د ت، ص:321.

(11) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م/ د ط، ج1، ص:310.

(12) سورة الأنعام، الآية:41.

(13) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي مُحَمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2001م، ج2، ص:291.

(14) م ن، ج2، ص ن.

(15) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبدُه شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م، ج2، ص:247.

(16) سورة يوسف، الآية:82.

(17) أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/ 1993م، ج4، ص:132.

(18) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود مُحَمَّد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط3، 1993م، ص:146

(19) ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص:132.

(20) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود مُحَمَّد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، د ت، ج11، ص:354.

(21) سورة الأعراف، الآية:184.

(22) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: مُحَمَّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2010م، ج1، ص:468

(23) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص:429.

(24) المصدر نفسه، ج4، ص: 429.

(25) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص:483

(26) الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، د ط، ج9، ص: 193.

(27) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج13، ص:289.

(28) سورة الأنعام، الآية:124.

(29) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص:219.

(30) الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2009م، المجلد الثالث، ج4، ص:266.

(31) الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج8، ص:56.

(32) سورة الأنعام، الآية:145.

(33) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص:244.

(34) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: مُحَمَّد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2009م، ج2، ص:72.

(35) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص:244.

(36) المصدر نفسه، ج4، ص: 244.

(37) الألوسي، روح المعاني، المجلد الثالث، ج4، ص:287.

(38) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق، د ط، د ت، ج5، ص: 198- 199.

(39) سورة الأعراف، من الآية:137.

(40) ينظر: الفراء، معاني القرآن، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ـ لبنان ـ، ط3، 1403هـ ـ 1983م، ج1، ص:397.

(41) أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص:375.

(42) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج13، ص:77.

(43) ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج2، ص:446.

(44) سورة الأعراف، الآيتين:169وَ 170.

(45) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج2، ص:168.

(46) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص:473.

(47) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص:416.

(48) سورة الأعراف، الآية:92.

(49) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص:348.

(50) الزمخشري، الكشاف، ج2، ص:126وَ127.

(51) سورة الأعراف، من الآية:90.

(52) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص:452.

(53): أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص:349.

54 ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1419هـ/ 1998م، ج3، ص: 257.

55 ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان مُحَمَّد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/ 1998م، ص: 1085.

(56) ينظر: الفراء، معاني القرآن ج1، ص: 12- 13، وينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص: 1085، وينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ج3، ص: 264.

(57) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك مُحَمَّد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، د ت، ص: 40.

(58) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص: 1085، وينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ج3، ص: 266

(59) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج3، ص: 270.

(60) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص: 1505- 1506.

(61) م ن، ص: 1506.

(62) ينظر: م ن، ص: 1643.

(63) ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م ج3، ص: 5.

(64) ارتشاف الضرب، ص: 1650.

(65) خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2000م، ج2، ص: 359.

(66) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص: 1993.

(67) والذي ذهب إلى ذلك ابن كيسان، ينظر: م ن، ص2011.

قائمة المصادر والمراجع:

1. **الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2009م.**

2. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، د ت.
3. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1419هـ/ 1998م.
4. أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/ 1993م.
5. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/ 1998م.
6. خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2000م.
7. الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبدُه شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م.
8. الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2009م.
9. السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق، د ط، د ت.
10. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م.
11. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، د ت.
12. الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، د ط.
13. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، د ت.
14. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط3، 1993م.
15. ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2001م.
16. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2010م.
17. الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، .لبنان ،. ط3، 1403هـ.1983م.
18. محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت،- لبنان-، ط2، 2007م.

19. ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة،- مصر-، ط2، (1982م).
20. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م/ د ط.